مكتبة المصطفى

مخطوطة

إن قلت

المؤلِّف

مجهول

معهد المخطوطات العربية

صرف

331

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جعلنا مما صدق عليه الانسان
ووهب لنا العطايا الكاملة والاذهان وما جعلنا
الكفرة والفجرة والاضالين الطاغين والقدرة والصلوة على
من فضل دينه على سائر الاديان ويستفيد من نوره
النجوم والنيران محمد الذي الى السماء عرج منزل في ليلة
المعراج مع الفرج وعلى آله واصحابه اقمار الدين وشموس
اليقين وعلى من تبعهم الى يوم الدين قوله الحمد لله
ان قلت ما اصل الحمد لله قلت ان اصله حمدت حمدا
لله او احمد حمدا لله فحذفت الفعل لدلالة المصدر
عليه فعدل من النصب الى الرفع للدوام والثبات
فادخل الالف واللام للاستغراق فسقط التنوين لكونهما
ضدين فصار الحمد لله فان قلت ما اصل الجلالة
قلت انه مشتق من شيء لان الاشتقاق

سبق

سبق المشتق منه وهو يلزم حدوث اسمائه تعالى
ولانه يلزم ان يكون كليا معنى لان الاشتراك في
المعنى من لوازم الاشتقاق قوله والصلوة ان
قلت لم وصف النبي عم بهذه الصفات دون غيرها
قلت لان هذه الصفات الق بالنبوة والرسالة
لان الرسل انما ارسلوا للزجر عن الذنوب والاثام
عن العقاب والحث على طلب الثواب فالوصف بها
اولى فان قلت ان خير اسم التفضيل فوزنه اخير
فلم قال خير قلت نعم الا انه اعل بالنقل والاستغناء
وكذا نقيضه قوله فان العربية فان قلت ما الفائدة في
قوله فان العربية وسيلة قلت كانه جواب عن طاعن
طعن المص فقال العربية ليست بمقصودة والشغل بها
سفسطة اجاب المص بان العربية وسيلة الى العلوم
الشرعية والعلوم الشرعية مقصودة والوسيلة
ايضا مقصودة فلا يكون الشغل بها سفسطة

فان قلت ان مما طرد به كثيرا هو المصادر لا افعال
قلت المراد من الافعال ههنا الافعال الحقيقة التي
المصادر فلا يرد ما ذكرتم او نقول ان من الافعال
بيان لكثير لا قليل قوله الافعال على ضربين ان
قلت لم لم يذكر الاسماء والحروف قلت لقلة تصاد
فيها ولعدمه قوله فالثلاثي ان قلت ان القياس ثلاثي
بفتح التاء الاولى لانه منسوب الى ثلاثة قلت هذا
شاذ وكذا الرباعي وغيره فان قلت لم قدم الثاني على
الرباعي قلت لان الثلاثي مقدم عليه طبعا وقدمه
وضعا لتوافقه فان قلت لم قدم الابواب الثلاثي
على غيرها قلت لفتح عين ماضيه والفتح لخفته احق
بالتقديم فان قلت ما علمت ان الفتح اخف قلت
لكونه غير محتاج الى تحريك عضو فان قلت لم قدم
الاول على الثاني وما قيل في جوابه ان مخالفة حركة
عين مضارعه لتدل على مخالفة معناه لمعنى الماضي

قليل

قليل من مخالفة الثاني وهو قيل الكثير لان الضم بين
الفتح العلوي والكسر السفلي ليس ببعيد لان تظهر
الى الاختلاف فعلى هذا يلزم ان يقدم الثاني عليه لوجود المخا
لفة التامة الدالة على مخالفة المعنيين كما تقدم بعضهم
نظرا الى هذا الوجه قلت الاولى في الجواب ان يقال انما
قدم عليه اعتبارا للكثرة لان استعمال الكلمة في هذا الباب
اكثر بالنسبة الى سائر الابواب فان قلت لم قدم الثاني
على الثالث قلت لوجود المخالفة الدالة على مخالفة
المعنيين في الثاني دون الثالث فان قلت فعلى هذا يلزم
ان يقدم الرابع على الثالث قلت لانه بما اسلفت لك
في تقديم الابواب الثلثة فان قلت لم قدم الرابع على الخا
قلت لكون عين ماضيه مكسورا فالكسر خفيف من الضمة
قلت لان الكسر يحتاج الى تحريك عضو واحد وهو الحنك
الاسفل والضم محتاج الى تحريك العضوين الشفتين فان قلت
لم لم يجئ المضارع مضموم العين من هذا الباب قلت

والفتح في مضارعه مفتوح
نائبة في الرابع دون الخا
الضم

مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية

لئلا يتحرك حروف واحد بالانتقال بعد الثقيل فان
قلت لم قدم الخامس على السادس مع كسر عين ماضيه
قلت نظرا الى ان الضم قوي فان قلت لم لم يجئ من هذا
الباب ما يفتح عين مضارعه وما يكسر قلت لان المو
الاثقل احق من المخالفة الاخف والخفيف ولا ينافض
بأن المخالفة مطلوبة لانه دليل بعد الوقوع قوله
والرباعي ان قلت لم جاء باب واحد من الرباعي قلت
لكثرة حروفه فلو جاء ابنيه كثيرة يلزم الثقل فان قلت
لم لم يعل الملحقات سوى سلقى وحوقل وبيطر بالنقل
والقلب وبالنقل والادغام قلت لئلا يبطل الالحاق
فان قلت لم اعل سلقى قلت لانه لا يبطل الالحاق بتغيير آخر
الكلمة لكونه محل التغيير قوله ومزيد الرباعي فان
قلت مم يفرق الافعنلال من مزيد الثلاثي والا
فعنلال من مزيد الرباعي قلت بتكرير اللام في
الاول دون الثاني وايضا ان حذفت منه

ثلثة

ثلثة احرف فان بقي المعنى الاول بعد الحذف فهو من
مزيد الثلاثي والا فهو من مزيد الرباعي قلت فصل في الوجوه
ان قلت لم قدم المصدر على غيره قلت لاصالته على
المذاهب فان قلت لم انحصر المخرج من المصدر الى ستة
قلت لان ما اشتق منه اما ان يكون فعلا اما اخبارا
فان لم يتعاقب في اوله احدى الزوايد الاربع فهو الماضي
فان تعاقب فهو المضارع واما انشائيا فان كان لطلب
الفعل فهو الامر وان كان لتركه فهو النهي واما ان
يكون اسما فان كان مما صدر عنه الفعل فهو الفاعل وان كان
ممن وقع عليه الفعل فهو المفعول فان قلت فان لم يذكر
باقي اللواحق قلت اما النفي والجحد فلشبه صورتيهما بصو
النفي واما اسمي الزمان فلاتحاد صورتيهما بصورة المفعول
زيادة الميم المفتوحة في اوله واما اسم الالة فلشبه صورته
بصورة اسم الزمان والمكان فان قلت لم قدم الملتحق غير
الميمي في التقسيم واخره في التبيين قلت لان غير الميمي ليس له

معهد المخطوطات العربية

اقسام له اقساما وهاله اقسام فتقديمه اولى لئلا يلزم
البعد بين القسمين قوله وان كان غير مبهمي فهو سماعي ان
قلت مصادر المزيد غير مبهمي مع انها قياسية قلا بد من الاحتراز
عنها قلت استغنى عن الاحتراز بذكر احكامها بعد ذلك
قوله واما في الناقص ان قلت لم لم يكسر عين الزمان والمكان
في مكسور العين من الناقص قلت لئلا يلزم توالي الكسرات
في آخر الكلمة وكسرة ما قبلها قلت لم لم يفتح عين المصدر
في الكل وعين الزمان والمكان في المفتوح والمضموم من معتل
الفاء قلت لئلا يلزم الصعود من الاسفل وهو الياء والواو
الى الاعلى وهو الفتح لانه ثقيل بخلاف النزول فان قلت ان الواو
ليس بسفلي ولا علوي فلا يلزم الصعود من التسفل الى العلوي
اذا كان واويا قلت نعم الا لمناسبة الواو الى الياء واكثر من
جهة الثقلة من مناسبة الى الالف فحمل عليه فان قلت لم لم يكن
اللفيف المقرون كالاجوف قلت لان عينه كالصحيح لا يعتل
بخلاف الاجوف فان قلت لم لم يكن اللفيف المقرون كالناقص

كالناقص لان المصعود اثقل من ذلك التوالي قوله فان كان
الفعل زايدا ان قلت لم لا يكون للزمان والمكان والمصدر
والمفعول على الانفراد صيغة من المزيدات كما في الثلاثي
قلت لكثرة حروفه فلو كثر البناء مع كثر الحروف لزم الثقل
فان قلت لم حمل الزمان والمكان والمصدر على المفعول
قلت لاشتراكهما في المفعولية واما المصدر فيشتركهما في بعض الثلاثي المجرد لم كسر عين الفاعل قلت
فرقا بين الفاعل والمفعول فان قلت لم لم يفعل العكس قلت
المفتوح العين يصلح للكبر والتخفيف له اولى قوله واما الماضي
فان قلت لم قدم الماضي على المضارع قلت لانه اصل منه فان
قلت لم بني على الفتح المحركة مع ان الاصل في البناء السكون
لاسيما في الفعل قلت لمشابهته الاسم في وقوعه صفة
للنكرة فان قلت لم بني على الضم في جمع المذكر الغايب قلت
للمناسبة فان قلت لم بني على السكون في البواقي قلت
لئلا يلزم اربع حركات متواليات فان قلت لم تعين الحرف

معهد المخطوطات العربية

الاخير بالسكون قلت لكونه مجاورا لما يلزم منه تلك الحركات
ولانه اخر بالتبديل والتغيير اولى فان قلت ان لواحق
الحركات يلزم ايضا في تثنية المؤنث قلت ان حركة
عارضة ولا يعتد بها انشاء الله تعالى قوله والحرف
الاول منه مفتوح في جميع الابواب الا من السداسي
والخماسي ان قلت لم اسكنت اول هذه الابواب
قلت لطول البناء ولزوم الاربع حركات متوالبات
في بعضها فادخلت عليها همزة الوصل ليمكن النطق
وفائدة الاسكان تظهر عند الوصل فقط في البعض
الآخر قوله وهمزة الوصل محذوفة ان قلت لم حذفت
همزة الوصل قلت لحصول المقصودة بدونها وهو امكان
النطق بالساكن فان قلت لم لم يحذف من الخط
قلت للالتباس فان قلت لم كانت مكسورة في الابتداء
قلت لانها زيدت ساكنة لوصل الساكن اذا حرك
حرك بالكسر فان قلت ما وجه تحريك الساكن بالكسر قلت

قلت

قلت لان حركة لا يكون الا حركة بناء فاختير لها ما بعد
الحركات من المعربات فان قلت لم فتحت فيما اتصل بلام
التعريف وفي ايمن قلت للخفة فان قلت لم ضمت في المجهول
الماضي من الخماسي والسداسي قلت تبعا لاول متحرك
منه ولئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة لان الساكن
ليس بحاجز حصين فان قلت لفظ الماضي في قوله مضموم
في الماضي المجهول زايد لاطائل تحته قلت انما ذكر تصريحا
وتفهيما من اول الوهلة للمتكلم قوله واما المضارع
ان قلت لم قدم المضارع على الامر والنهي قلت لانه
اصلها فان قلت ان الضمير في اوله عايد الى المضارع
وعلى هذا يلزم ان يكون المضارع متحققا قبل دخول حرف
من حروف انين هذا خلف قلت وجود شيء في بعض
النسخ هكذا وهو الفعل الذي في اوله ولعله اصوب لانه
يكون الضمير عايدا الى مطلق الفعل فلا يرد ما ذكر فان قلت
لم فتحت حرف المضارع في المبني للفاعل قلت للخفة فان قلت

مع هذا القلم سلوم طويق السرسوية

لم لم يعكس قلت ان الخفة يكثر استعماله نحو يكرم يجهر له فان قلت
لم لم يكتف على الفتح قلت لئلا يلتبس في نحو يعلم واما الامر
والنهي ان قلت لم قدم الامر والنهي على الفاعل قلت
لانهما اكثر تصرفا من الفاعل فان قلت لم قدم الامر الغايب
على الحاضر قلت لان صورة المضارع بافية فيه فان قلت
لم كسرت اللام في امر الغايب والاصل في الحروف الواردة
على صرف واحد الفتح كهمزة الاستفهام قلت لما عملت اللام عملا
مختصا بالفعل شابهت اللام الجارة وهي تعمل عملا مختصا
بالاسم فكسرت كما كسرت تلك فان قلت لم يثبت نون
جمع المؤنث وواو جمع المذكر قلت لانهما ضمير الفاعل وهو
لا يحذف فان قلت لم حذفت حرف المضارعة لام
الحاضر قلت لكثرة استعماله قوله واما الفاعل ان قلت
لم لم يفتح ولم يضم عين الفاعل ان لم يكن مكسورا في الماضي
بعد حذف حرف المضارعة قلت لان في الفتح التباسا
بماضي المفاعلة وفي الضم ثقلا واختير التباس الكسر

يامرها

يامرها لمناسبة ان الفاعل قد يفعل ما لا يؤمر فان قلت
لم قدم اسم الفاعل على المفعول قلت كما تقدم فاعل
الفعل على المفعول به كذلك تقدم اسم الفاعل على اسم
المفعول ولان الفاعل اكثر منه تصرفا فان قلت القياس
مما ان بالهمزة قلت نعم الا ان الهمزة قلبت واوا على غير
القياس وهو لغة ردية فان قلت لم اكتفى بصيغة واحدة
في جمعهما قلت لقلة استعماله فان قلت لم قلبت
الالف ياء في عطشيان قلت لئلا يلتبس حالة
الرفع بالمفرد المذكر بحذف احدى الالفين لالتقاء
الساكنين اذ لا اعتبار بحركة النون الطرفية مع انها قد
تحذف بالاضافة من التثنية فتلتبس لمفردها في التلفظ
والكتابة ولئلا يلتبس بالمفرد المؤنث حالة الاضافة
في التلفظ ولئلا يخل بالمعنى لان كل واحدة منهما لمعنى
فان قلت لم لم يقلب واوا قلت لان الياء خفيف
منه والقلب الى الخفيفة اولى قوله واما المفعول

ان قلت ان اسم المفعول مأخوذ من مجهول المضارع
فلم فتح الميم قلت لئلا يلتبس بالمصدر الميمي ان قلت
لم اشبعت الضمة قلت لوفضهم هذا البناء بغير تاء
قوله فصل في تصريف الافعال الصحيحة ان قلت لم اثبت
التاء في الثلثة للمذكر وحذفها في المؤنث قلت دعاية
لحكم العدد في عكس التأنيث فان قلت ان في قوله وحلا
كان او امراة وكاكة لان المتكلم قد يكون صبيا وصبية
وحلا ابتغلبهما والاولى ان يقول مذكرا كان او مؤنثا
ليشملهما قلت تغليبا فان قلت لم لا تدخل النون الخفيفة
في التثنية وجمع المؤنث قلت لئلا يلزم التقاء الساكنين
على غير حده فانه جائز خلافا للجاز دخولها فيهما
حملا على اختها المشددة فان قلت لم كسر النون الثقيلة
في التثنية وجمع المؤنث قلت تشبيها بنون التثنية
في وقوعها بعد الالف فان قلت لم كسرت ما قبلها في
الواحدة الحاضرة وضمت في جمع المذكر قلت للدلالة على

الياء

الياء والواو المحذوفتين فتبين لالتقاء الساكنين قوله
مثال الماضي ان قلت لم كتبت الالف في جمع المذكر
الغائب قلت فرقا بينه وبين المفرد في الكتابة في
مثل حضروا تكلم زيد وحضر وتكلم زيد فان قلت لم
نصبت التاء علامة التأنيث ساكنة قلت للفرق
بينه وبين الاسم فان قلت بعكس الامر قلت لثقل الفعل
لدلالته على الحدث والزمان قوله ومثال المستقبل
ان قلت لم كسر نون التثنية في الفعل مع ان الاثنين
منتفيين الجمع والتثنية لان التباس يحصل في حالة النصب
والجزم والنون في الفعل لا يثبت في حالة النصب والجزم
حتى لا يلتبس قلت حملا على الاسم فان قلت لم لم يثبت
النون حالة النصب قلت لان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء فلما حمل النصب على الجر في الاسماء
يحمل النصب على الجزم في الافعال فان قلت فلم لم يحمل في
الحركة قلت لا يلزم من كونه محمولا من وجه كونه

سماء

محمولا من وجه آخر قوله مثال اسم الفاعل ان قلت
لم تقلب الالف اسم الفاعل في جمع التكسير ولم يقف
على صورته قلت لاجتماع الساكنين بالف التكسير
فان قلت لم يقلب باء مع انه اخف منه كما مر قلت لانه
يلزم الانتقال من السفلي الى العلوي وهو الانقل
بخلاف الواو وقوله مثال الزيادي المزيد فيه قلت لئلا
يلتبس بالجمع على افعال فان قلت لم لم يعكس قلت لان
الفتح الخفيف اولى بالجمع الثقيل فان قلت لاي شيء تفر
من اجتماع الهمزتين قلت لانه يشبه حرف صوت السكران
حين الغي وهو مستكره جدا وما يشبه ايضا مستكره
فان قلت لم حذفت من غير المتكلم والحال انه لا يجتمع
فيه همزتان قلت طردا للباب فان قلت لم قال وامر الغايب
ولم يقل الامر المطلق قلت لانه لم يحذف منه لانه لما احتيج
الى الابتداء بعد حذف حرف المضارعة عادت الهمزة
المحذوفة منه ولم يؤت باصلي ولقائل ان يقول قوله

وامر الغايب مستدرك لان حذفها منه يعلم من حذفها
من المستقبل اذ هو مشتق منه فاذا حذف من المشتق منه
يفهم انه حذف من المشتق فافهم قوله فاما اذا تراءى قلت
لم قال الف الوصل وهو همزة قلت اعتبارا بصورته وايضا
يطلق الالف ويراد به الهمزة قوله فحي اشهيبا قلت لكثرة ما قبلها قوله
استلقى ان قلت لم قلبت الباء هو همزة في مصدر استلقى
قلت لوقوعها في الطرف بعد الالف الزائدة قوله فصل في الفوائد
ان قلت لم قدم المتعدي على اللازم قلت لان مفهومه
وجودي ومفهوم اللازم عدمي والوجودي احق بالتقديم لشرفه
قوله المتعدي يصير لازما اقول قلت لم خص باب انكسر ولم
يعم الى ابواب الثلاثة كلها قلت ان ثلاثي باء في اللوازم ليست
بمتعدية وانما صار لازما بنقله اليه بخلاف باب انكسر
فان ثلاثيه صار متعديا بنقول كسرت زيدا خشبا بخلاف سائر
الابواب فان قلت لم سمي المتعدي واللازم بهما قلت لتعدية
فعله الى غيرها وللزومه له قوله واذا كان فاء الفعل

على الهمزة بالالف ذكر قوله واشهاب
الاظهر لم قلبت الالف باء ج

من افتعل ان قلت ان هذه الحروف ليست حروف
الاطباق بل الحروف المطبقة قلم قال كذلك قلت هذا
تجوز منهم لانهم يذكرون المشتق منه ويريدون
المشتق فان قلت لم صار الفاء وطاء قلت لقرب
مخرجها قول وحروف المد ان قلت لم سمي هذه الحروف
بها قلت لان وجودها يحتاج الى مد الصوت
اذا كانت ساكنة وحركة ما قبلها مناسبة لها
نحو يقول ويكون لينا اذا كانت ساكنة ولم يكن حركة
ما قبلها مناسبة لها نحو رمو ولكونه زايدا على اصل
الحروف وعدم تحمل كل الحركات ان قلت ان الضعف بين
حرف المد وحرف اللين ظاهر لان حروف المد هي التي تكون
ساكنة وحركة ما قبلها مناسبة لها كما ذكر قبل هذا
فلا وجه لقولك واحدة قلت واحدة فيما صدق عليها
الا في المفهوم تامل قول وكلا فعل ماض ان قلت لم يسم
المعتل به قلت لوجود حرف العلة فيه ولقائل ان يقول

لا وجه

لا وجه لتخصيص المعتل بما كان حرف العلة في اوله كان
كان هو المعتل لانه يتبادر من اول الوهلة اعتلاله
ولانه لا يجب الاطراد في التسمية وبالمثال لمماثلة الصحيح
في احتمال الحركات وعدم الاعلال ولان المثال في اللغة
المشابهة فسمي به لانه اما يشبه امر الاجوف في الوزن
نحو عد وزن او تقول المثال من الشول وهو انتصاب
ومنه تسمية علم الامر مثالا لانتصابه اما فسمي به
لانتصاب صرف العلة في الاول فان قلت لم سمي الاجوف
به قلت لخلو جوفه عن حرف الصحيح فان قلت لم سمي الناقص
قلت لنقصان الحرف في آخره حالة الجزم او لنقصان الحركة
حالة الرفع فان قلت لم سمي اللفيف به قلت للفة حرف العلة
فان قلت لم سمي المضاعف به قلت بمضاعفة قوله باب
المعتلات فان قلت لم قدم المعتلات على المضاعف
والمهموز مع انهما اقرب الى الصحيح قلت لكثرتها فان قلت
لم قدم المضاعف على المهموز قلت لان المضاعف اقرب الى

التصحيح اذا ابدال الياء في احد حرفي التضعيف في مواضع
مخصوصة به بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع كثيرة
قوله الواو والياء ان قلت لم قلبتا الفا اذا كانتا
كذلك قلت لئلا يلزم اربع حركات متواليات موجبات
زيادة الثقل اثنتان تحفيفيتان حركتها وحركة ما
قبلها واثنتان تقديريتان هما تلك الحروف لانها
مركبتان من حركتي جنسهما الضمة والفتحة ولا اعتبار
بحركة الاخر لكونه محل التغيير وثلث حركات متواليات
خفيفة وان لم يكن اخف قوله منال من الناقصات ان قلت
لم كتبت الالف اذا كانت مقلوبة عن الياء على صورة
الياء قلت اشعارا بجواز اصالتها ان قلت لم لم يجز قلب
الواو والياء الفا في التثنية قلت لئلا يلتبس بالمفرد
بحذف احدى الالفين لاجتماع الساكنين قوله وتقول
في تثنية المؤنث ان قلت ليس للعارض اعتبار
اصلا قلت بلى اذا اشتدت اليه الحاجة كما في

كتاء التاء والف التثنية في عزتا لان التاء علامة
التأنيث والالف ضمير وهما لا يجتمعان فلا يلزم
من عدم اعتباره بوجب عدم اعتباره بوجب آخر قوله
وتقول في جمع المؤنث ان قلت لم تعين الالف للحذف
قلت لانه الاضعف اولى به قوله والياء اذا انكر ما
قبلها ان قلت لم تركت الياء على حالها اذا كانت
ما قبلها مسكورا قلت للموافقة ولقائل ان يقول فعلى
هذا يلزم توالي الكسرات فان قلت لم قلبت الياء واوا
اذا كانت ساكنة وما قبلها مضموم قلت جوابه مر
قوله وتقول في مجهول الاجوف فانه قلت لم قلبت الواو
ساكنة اذا انكر ما قبلها ياء قلت الجواب مر قوله
والواو المتحركة اذا وقعت ان قلت لم قلبت الواو المتطرفة
اذا كان ما قبلها مكسورا قلت للجواب المذكور والخفة
ولاستكراههم الواو المتطرفة قبلها كسرة قوله
وتقول في جمع المذكر من مجهول الناقص انه قلت

ان قلت لم قلبت الواو یاء فی نحو غزو وا قلت لوقوعها طرفا
وانکسار ما قبلها ان قلت لم اسکنت التاء قلت لان
فی بقائها واسکان الیاء بالتطلب یلزم تغییر واو الضمیر
بعد حذف الیاء لاجتماع الساکنین وهو غیر جائز قوله
وکل واو ویاء متحرکتین ان قلت لم تقلب الواو والیاء
اذا کانت متحرکتین وما قبلها حرف صحیح ساکن تقلب حر
کتهما الی الحرف الصحیح قلت لقوته وضعفها قوله ونقول
فی اسم الفاعل ان قلت لم لم یحذف احدی الالفین لالتقا
الساکنین قلت لئلا یلتبس بالماضی ان قلت لم حذفت
الیاء ولم یحذف التنوین قلت لدلالته علی تمکن الاسم
فان قلت لم یعود الیاء قلت لزوال المانع فان قلت
لم سقط التنوین اذا دخل الالف واللام قلت الجواب
مر فی صدر الکتاب قوله واذا اجتمع الواو والیاء ان قلت
لم قلبت الواو یاء اذا کانت ساکنة دون العکس قلت
لان ابدال الثقل بالخفیف اولی قوله وتقول فی امر الاجوف

لقائل

لقائل ان نقول ان ما ذکر فی اعلال عزتا ودمتا یقتضی
ان لا یجوز قوله لان حرکة اللام عارضة بسبب الف
التثنیة ولیس محتاجا الیه لان حذف الواو لا یفرتا فیلزم
اجتماع الساکنین بل یلزم اجتماع ثلث سواکن ویمکن ان
یجاب عنه بان هذا قیاس مع الفارق تامل قوله وفی
الناقص الواوی ان قلت ان تحرک الواو وانفتاح ما قبلها
یقتضی ان یقلب الفا فیها کما قدر وتعوض قلت رجح جانب
الحمل علی الاصل لان تخلف الفرع علی الاصل قبیح فان قلت
فعلی هذا یلزم ان یقلب الواو الفا فی معرور فرارا حملا علی
الماضی المعروف قلت لو قلب الواو الفا لاشتبه بالباب الرابع
بفتح عینه ولقائل ان یقول قوله والامر والنهی لیس فیهما الو
او سواء کان مجهولا او معروفا فکیف تقلب یاء لان علامة جزم
الناقص ووقفه سقوط لام فعله وهذا من قبیل تثبت
العرش ثم انقش ویمکن ان یجاب بان الواو یعود فی تثنیة
الامر والنهی فحینئذ تقلب یاء تامل واسئلک الکرة الصراط المستقیم

ادحم المساكين قوله واما المثل المثال فان قلت لم حذفت
فاء فعل المعل فيه قلت لوقوعه بين ياء وكسرة ان قلت
ما الضرورة في وقوعه بين ياء وكسرة قلت لئلا يلزم
الصعود والهبوط فان قلت لم لم يسقط في المجهول
قلت لانه يلزم ذلك فان قلت فان اصل يصب يوصب بكسر
العين فلم فتحت قلت طلبا للخفة زيادة فيما فيه حرف
الحلق فان قلت فعلى هذا يلزم ان يقال بعد فتح العين قلت
لا يلزم هذا الطلب في كل ما وجد فيه حرف الحلق اكتفاء
باندفاع بعض الثقل فان قلت ان الواو وقعت بين ياء وكسرة
في باب الافعال فلم لم يحذف قد قلت انه لم يقع في تقدير لان
الكسرة اصل يوعد يا وعد فان قلت فقد حذفت الواو في يطا
وبسع ليس فيه الكسرة مقدرة فيهما قوله واما اللفيف المفروق ان قلت
لم يكن حكم عينه كحكم الاجوف قلت لئلا يلزم اعلالا لان متوالبانه
في كلمة واحدة في المضارع قوله واما اللفيف المقرون ان قلت حكم
فاء فعله كالصحيح قلت لعدم اجتماع الاعلالين المختلفين مع

ان الخفة

ان الخفة مطلوبة قوله وتقول في امره ق ان قلت لم زيدت
الهاء في الوقف على الحركة فان قلت لم عاد الياء في التثنية قلت
لالفها قوله واما المضاعف ان قلت لم يلزم الادغام اذا كان
عين فعله ساكنا ولامه متحركا او كلتاهما متحركتين قلت
لدفع الثقل الحاصل التكرار الموجب لتغيير النطق او تعذره
لانه كالضرب المقيد بالاسكانه بالتسليب وبالنقل فان قلت
لم لم يدغم اذا كانت الاول متحركة والثانية ساكنة يفهم رجع
الى وجوبه فان قلت لم جاز الحركات الثلث في مد قلت
اما الضم فلاتباع عين الفعل واما الفتح فلخفة واما الكسر
فلان الساكن اذا حرك حرك بالكسر لساكن قلت لم لا يجوز
فر بضم الراء قلت لان عينه ليست مضمومة حتى يبقى له قوله
والمهموز ان قلت لم يتغير الهمزة اذا كانت متحركة وما
قبلها ايضا متحركا قلت لعدم محل نقل حركتها فان قلت
اذا كانت الهمزة متحركة وما قبلها حرف ساكن فلم جاز قلت
اما تركها على حالها فلكونه حرفا صحيحا واما نقل حركتها الى ما قبلها

فلوجود محل النقل مع ازالة سدتها لانه الهمزة حرف شديد
فان قلت فلاي مرجح حذفت الهمزة ولم يحذف اللام في
قوله تعالى وسئل القرية بعد نقل حركة الهمزة الى السين قلت
لان الهمزة لما اعلت لحقها تحذف العلة فكانت ضعيفة فهي
والضعيف اولى بالحذف كما مر فان قلت لما قال والامر من
الاخذ والاكل والامر مع ان الامر ليس منهما بل من مضادهما
قلت تنبيها على ان الاصل هو المصدر فوله وقد يكون في بعض
المواضع ان قلت لم لم يقل اعور مع وجود مقتضى الاعلال قلت
لان ما قبلها الواو في حكم عين اعور في السكون لكون معتلا
واحدا فان قلت لم لم تقلب ياء بنقل حركتها الى ما قبلها قلت
لان ما قبل الواو في حكم عين اعور في السكون لكون معتلا
واحدا فان قلت لم لم يقلب ياء بنقل حركتها الى ما قبلها قلت
لان ما قبلها ليس بكن خالص حتى ينقل حركتها اليه
ثم تقلب ياء ولا متحركا خالصا حتى تقلب الفا فان قلت
لم لم يعل اعور بالنقل والقلب والاستغناء قلت لئلا
يلتبس

يلتبس بمضاعف باب قاعل فانه قلت لم لم يعل اعتور قلت
لان ما قبلها في حكم الالف تعاور ولا تفعل مما احضيت
لك في اعور فانه قلت لم لم يعل تعاور وبناء على السكون
ليس بحاجز حصين قلت لعدم اعلال عاور وحمل عليه لانه
مطاوعة فانه قلت لم لم يعل عاور وبناء على ما ذكر في
تعاور قلت لئلا يلتبس بالثلاثي بحذف احدى الالفين
لاجتماع الساكنين فانه قلت فانه قلت لم لم يعل اعور
قلت لئلا يلزم اعلال لان متواليان في حرفين متواليين
في كلمة ولانه يلزم الاجحاف بهزين الاعلالين بحذف
احدى الساكنين وهو غير جائز تم **تعريفات**
الصرف مصدر صرف يصرف **تعريف** الصرف علم يبحث به
احوال ابنية الكلم من حيث الاعلال والادغام **المقصود**
اسم مفعول قصد يقصد **تعريف** المقصود هو المراد عند
المتكلم والمفهوم عند المخاطب دأب تصنيف قاعدة مصنف
اولد بركة كتابك اولنده يدي ننبي ذكر ايده اوجي واجبة